والمجموعة العربية. وهكذا، فان المصلحة الاوروبية تقتضي ايجاد تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي(٢٢).

لقد طالبت منظمة التحرير الفلسطينية، والدول العربية، باستمرار، بدور تقوم به المجموعة ضمن الجهود القائمة لايجاد تسوية عادلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية بشكل خاص. فقد قدم الفلسطينيون مطالبهم الى الطرف الاوروبي من خلال موقعهم في الطرف العربي في الحوار العربي ـ الاوروبي. كما اهتم الطرف العربي، عموماً، بالدور الاوروبي، بشكل فردي او جماعي. ونستطيع ان نقترب من طبيعة المطالب العربية الى دول المجموعة الاوروبية، من جهة، والمواقف الاوروبية من هذه المطالب، ومن ابعاد القضية الفلسطينية، من جهة أخرى، بالاعتماد على مصدرين أساسين:

الاول: متابعة المطالب العربية بشأن فلسطين والمواقف الاوروبية منها في جلسات الحوار العربي ـ الاوروبي. وخبرة السنوات العشر من عمر الحوار تقدم مادة كافية لهذه المتابعة.

الثاني: المقارنة التي يمكن اجراؤها بين ما ورد في البيانات الاوروبية التي أُصدرت حول الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، وهي البيانات التي أصدرت من قبل أعلى المستويات في المجموعة (مجلس الوزراء والمجلس الاوروبي).

**القضية الفلسطينية في بيانات المجموعة الاوروبية**

ان البيانات الاوروبية بشأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وما اشتملت عليه بشأن القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، هي نوع من الطروحات المشتركة لدول المجموعة. وهي لا ترقى الى درجة المبادرة المتكاملة من جميع ابعاد القضية، وان كانت هذه البيانات تشتمل على المبادىء العامة للتسوية، من وجهة النظر الاوروبية.

وتوضح قراءة البيانات الاوروبية ان المجموعة لم تسر في خط مستقيم بشأن مواقفها من ابعاد القضية الفلسطينية. واستطراداً، فسوف نتعامل مع هذا الجانب من خلال مقارنة مجموعة من البيانات التي صدرت عن المجموعة في اوقات ومناسبات مختلفة، وهي «بيان لندن» (حزيران ـ يونيو ١٩٧٧) و«بيان البندقية» (حزيران ـ يونيو ١٩٨٠) وبيان وزراء خارجية المجموعة (آذار ـ مارس ١٩٨٤)، والى حد ما «بيان دبلن» (كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٤)، وذلك على النحو التالي:

١ ـ أشار بيان لندن، بالنسبة الى مفهوم الحقوق الفلسطينية، الى ضرورة اخذ حقوق الفلسطينيين المشروعة في الاعتبار، عند اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة. اما بيان البندقية، فيقرر ان القضية ليست قضية لاجئين وحلها يتم من طريق تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير بصورة كاملة(٢٣). وفي بيان وزراء الخارجية في آذار (مارس) ١٩٨٤ نص على قبول حق تقرير المصير مع كل ما يترتب على ذلك. والنص على مفهوم الحقوق المشروعة بهذا الشكل يعد تفصيلاً ورداً على الاستفسار العربي المستمر عن مفهوم المجموعة لتقرير المصير الفلسطيني. وحيث ان المفهوم العربي للحقوق الفلسطينية يتضمن حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة، فقد اعتبر البعض هذه الصيغة تقدماً محدوداً(٢٤).

٢ ـ وبالنسبة الى حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة مستقلة، تحدث بيان لندن عن حق الشعب الفلسطيني في اقامة «وطن»؛ أما بيان البندقية، فلم يشر، مطلقاً، الى حق الفلسطينيين في اقامة وطن او دولة، واكتفى البيان بايراد حقهم في تقرير المصير. ويفهم من بيان آذار (مارس) ١٩٨٤، ضمناً، موافقة المجموعة على اقامة الدولة الفلسطينية.

٣ ـ وحول موقع منظمة التحرير الفلسطينية في التسوية، فقد نص بيان لندن على انه لا بد من